http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2175) السنة الثامنة - الأربعاء (29) حزيران 2011

الحكومة تقول إنها تسعى لإنهاء البيروقراطية

المالكي إلى اللامركزية: وزارات مشمولة بالترشيق تلتحق بالمحافظات

متابعة/ المدى

كشف مصدر مقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي عن وجود مساع للانتقال الى اللامركزية الاداريّة من خلال تطبيق الترشيق الحكومي، مبينا أن عددا من المديريات في الوزارات التي ستشمل بالترشيق الوزاري ستلتحق بمجالس المحافظات لإنهاء البيروقراطيات في العمل.

وأعلن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي عن أن الاخير شكل لجنة خاصة تتولى اعداد دراسة للآلية التي ستتبع في عملية الترشيق الوزاري، على أن تراعي الآلية الاستحقاقات الانتخابية.

ووصف رئيس الوزراء العراقي في تقييمه لعمل الوزارات والمؤسسات الحكومية خلال مهلة المئة يوم بأن ترشيق الحكومة بات "ضرورة" ملحة، ودعا الكتل السياسية لمساعدته في هذا الامر، الذي يصفه بعض المراقبين بانه سيكون بابا جديدا من الخلافات السياسية وسيأخذ وقتا كالذي استغرقه تشكيل الحكومة.

وقال سلمان الموسوي لوكالة كردستان للأنباء إن "الغرض من الترشيق الوزاري هو لفك الاشتباك بين الوزارات والتركيز على الوزارات المهمة التي بدأت في الآونة الاخيرة تهمش نتيجة لوجود عدد كبير من الوزارات غير الضرورية". حسب قوله.

وكانت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي أعلنت عن انها مع الترشيق الحكومي شرط أن يكون هناك تقييم مشترك بين جميع الكتل السياسية على أن يكون بعيدا عن الخلافات السياسية.

وأوضح الموسوي أن "الترشيق الوزاري اذا تم من خلال دمج بين الوزارات او الغاء بعضها فإن التشكيلات الادارية في هذه الوزارات لاتلغى بل تلحق بمجالس المحافظات، لتكون الادارة سهلة، الى جانب القضاء على الروتين، والاستجابة المباشرة".

واضاف الموسوي أن "هذا الاجراء هو بمثابة اللامركزية الادارية الذي تتبناه الديمقراطية في العراق"، لافتا الى أنه "من غير المعقول في بلد اقتصادي ومتطور في الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الاميركية توجد ١٤ وزارة وفي العراق الذي يقل عنها في النسبة السكانية والمساحة توجد أكثر من ٤٠ وزارة".

وتتكون الحكومة العراقية من ٤٢ وزارة، بينها وزارات بحقيبة، وأخرى دون حقيبة، وهي الحكومة الأكبر على مدى التأريخ شكلت في العراق بعدد الوزارات.

وكان المالكي قد أمهل حكومته في ٢٨ شباط الماضي ١٠٠ يوم لتحسين أداء وزاراتهم، على أن يتم تقييم عمل الحكومة والوزارات كلا على حدة لمعرفة نجاحها أو فشلها بعد انقضاء المهلة.

وتأتي مهلة المالكي كما وصفها بعض المراقبين لحماية نفسه وحكومته من الانتقادات الشعبية التي وجهت لها من خلال خروج عشرات التظاهرات المنددة بالفساد وسوء الخدمات وزيادة معدلات البطالة خاصة في المدن التي صوتت لصالحه في الانتخابات النيابية التي أجريت العام الماضي.

وكان النائب عن التحالف الوطني محمد الصيهود قال امس الاول إن تشكيل حكومة الاغلبية احتمال وارد، في حال لم تستطع حكومة الشراكة الوطنية الالتزام بواجباتها تجاه الشعب العراقي.

واوضح الصيهود انه "في حال لم تستطع حكومة الشراكة الوطنية بالالتزام بمهامها وواجباتها تجاه الشعب العراقي، ستصبح حكومة الاغلبية السياسية المرشقة واردة جدا، ولكن ليس بهذا العدد الكبير من الوزارات"، منوها الى ان "كثيراً من الكتل المنضوية داخل العراقية ستكون جزءاً من هذه الحكومة".

وتابع ان "التجاذبات مطلوبة بيننا وبين العراقية والاختلاف بالرأي مسألة طبيعية لكن من غير الطبيعي ان تستمر هذه الاختلافات وتتحول الى خلافات، وعلى الجميع ان يتقدموا بالعملية السياسية الى الامام وان تستمر الحوارات بين الكتل".

وتدور خلافات بين ائتلاف العراقية والتحالف الوطني حول بعض بنود اتفاقية أربيل ومنها مسودة قانون مجلس السياسات الاستراتيجية العليا، ومن أهم هذه الخلافات آلية اختيار رئيس المجلس، إذ تطالب القائمة العراقية أن تكون آلية الاختيار في مجلس النواب الأمر الذي يرفضه التحالف الوطني ويطالب أن يكون في داخل المجلس الوطني للسياسات نفسه، مع تحديد الصفة التي يتمتع فيها الشخص الذي يترأس المجلس وصلاحياته، الى جانب وجود خلافات حول تسمية الوزراء الأمنيين، حيث أعلنت القائمة العراقية رفضها للتصويت على مرشحي رئيس الوزراء نوري المالكي للوزارات الأمنية.

وعن خلافات دولة القانون مع العراقية قال الصيهود ان "حوارات التحالف الوطني مع العراقية مستمرة لانجاح حكومة الشراكة الوطنية".

وأضاف ان "معظم الكتل السياسية داخل العراقية هي جزء من العملية السياسية، ومشاركتهم في الحكومة هي مشاركة ايجابية، بدليل ان مشروع المئة يوم اظهر ان وزراء العراقية ملتزمون بالنظام الحكومي، لكن التوجهات غير المعلنة من بعض الكتل السياسية داخل العراقية سبب الخلاف مع دولة القانون".

وكان المالكي قد لوح في وقت سابق بترشيق حكومته، بعد فترة المئة يوم في حال ثبوت خلل في بعض تشكيلة الوزارة، وقال: قد اطلب ترشيق الوزارة ودمج بعض الوزارات مع بعضها البعض الآخر"، مشيرا في الوقت ذاته لوجود مشكلة في مفهوم المحاصصة.

ومن الإجراءات التي تحدث عنها المالكي "ترشيق الوزارات وإلغاء الوزارات الشرفية غير الضرورية، وإجراء التغيير على مستوى الوزراء، وتغيير الكوادر على مستوى وزير ومدير عام، وإدامة منهج المراقبة.

كذلك، اعلن النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية خالد شواني إن ائتلافه سيلجأ الى حكومة الاغلبية السياسية في حال عدم نجاح حكومة الشراكة الوطنية، منوها بأن ائتلافه مع حكومة متوازنة يشارك فيها الجميع.

وأوضح شواني أنه "إذا لم تنجح حكومة الشراكة هذه فالخيار الذي امامنا هو اللجوء الى حكومة الاغلبية السياسية التي اذا ما شكلت فيجب ان تكون على قدر كبير من الانسجام والتجانس، بحيث يكون بامكانها مواجهة المعارضة التي ستحصل داخل مجلس النواب".

وأضاف أن "حكومة الشراكة الوطنية هي الاقرب الينا اذ ما توفرت فيها عناصر النجاح للوضع السياسي الحالي"، منوها بأن ائتلافه مع "حكومة متوازنة يشارك فيها جميع اطراف العملية السياسية".

وعن التشنجات التي حصلت بين دولة القانون والعراقية، علق شواني أن "الاجتماع الاخير بين العراقية ودولة القانون برعاية رئيس الجمهورية جلال طالباني، والاجتماعات المقبلة التي ستحصل ستردع الصدع بين الائتلافين وستكون كفيلة لانهاء هذه المشاكل والالتزام بالتوافقات السياسية".

التيار الصدري يعقّب على بيان "لواء اليوم الموعود"

جيش المهدي يحلّ بعد الانسحاب الكامل

متابعة/ المدى

قال التيار الصدري إنه سيحل "جيش المهدي" بشكل نهائي بعد خروج "المحتل الاميركي" من العراق.

يأتي هذا بعد ساعات من اعلان "لواء اليوم الموعود" التابع لجيش المهدي، عن تنفيذ عشر هجمات خلال الاسبوع الماضي بقذائف هاون وصواريخ كاتيوشا استهدفت قواعد للجيش الأميركي في بغداد والموصل وديالى وكركوك والبصرة وميسان والناصرية والسماوة فضلا عن استهداف أرتال أميركية بعبوات ناسفة.

وقال القيادي في التيار الصدري حاكم الزاملي لوكالة كردستان للانباء إن "الهيئة السياسية للتيار الصدري قررت حل الجناح المسلح لجيش المهدي بشكل نهائي بعد خروج المحتل الاميركي من البلاد".

ويقول الصدريون إن الهجمات الاخيرة ضد القوات الاميركية خطوة للضغط عليها باتجاه عدم تمديد فترة انسحابها المقرر بنهاية كانون الاول المقبل.

واضاف الزاملي أن "التيار الصدري سيستأنف عملياته المسلحة ضد القوات الاميركية بعد نهاية العام الجاري في حال قررت الكتل السياسية تمديد بقائها لفترة اطول".

وهدد الصدر في مناسبات عدة برفع التجميد عن مليشيا "جيش المهدي"، في حال بقاء الجيش الأميركي في العراق بعد ٢٠١١.

وأعلنت مجموعة من أنصار الصدر مؤخرا عن استعدادها لتنفيذ عمليات انتحارية ضد الجيش الأميركي في حال رفع الحظر عن "جيش المهدي".

ويعتبر الزعيم الشيعي الشاب مقتدى الصدر من أبرز المعارضين للوجود الأميركي في العراق، وخاضت العناصر المسلحة التابعة له معارك ضارية مع الجيش الأميركي عام ٢٠٠٤.

وأعلن الصدر في عام ٢٠٠٨ تحويل معظم أفراد جيشه إلى منظمة اجتماعية وثقافية مناهضة للفكر الغربي، باستثناء مجموعة صغيرة من صفوة المقاتلين، التي أطلق عليها اسم "لواء اليوم الموعود"، ومهمتها مواصلة استهداف القوات الاميركية.

واتهم الجيش الأميركي في وقت سابق مليشيات شيعية بالوقوف وراء قتل خمسة من جنوده، وتوقع تصاعد الهجمات ضد قواته التي تستعد لحزم عتادها للرحيل.

ولايزال الجيش الأميركي يحتفظ بنحو ٤٧ ألف جندي في العراق، وتقتصر مهمته على تدريب وتجهيز القوات العراقية وتقديم المشورة.

وقال الزاملي إن "جميع الكتل السياسية ومراجع الدين ومنظمات المجتمع المدني ترى بانه ليس هناك ضرورة لبقاء القوات الاميركية في العراق لفترة اطول".

ويأتي هذا متزامنا مع مناقشات تجريها الحكومة العراقية بصدد إمكانية التمديد لبقاء القوات الاميركية بعد نهاية العام الحالي.

وكان المالكي اعلن في وقت سابق انه سيطلب من الكتل السياسية الرئيسية في البلاد مناقشة ما اذا كان سيجري تمديد بقاء القوات الاميركية في العراق الى ما بعد نهاية العام.

والمالكي واحد من الذين اكدوا في مناسبات عدة بانه لم تعد هناك حاجة الى القوات الاجنبية لكنه هذه المرة فتح الباب على ما يبدو أمام استمرار الوجود الاميركي.

وانتقلت القوات الاميركية رسميا الى دور استشاري وداعم للشرطة والجيش في العراق بعدما انهت العمليات القتالية في آب الماضي.

ويخشى عراقيون من عودة أعمال العنف إلى البلاد بعد الانسحاب الأميركي، كما يخشى آخرون من تجدد الهجمات الدامية في حال تأجل الانسحاب ولاسيما بعد تهديدات الصدر برفع تجميد "جيش المهدي" إذا خرق الاتفاق الأمني بين بغداد وواشنطن.

والمح نائب الرئيس الأميركي جو بايدن عند زيارته إلى العراق في ١٣ شباط الماضي وعدد من الوفود من الولايات المتحدة، إلى إمكانية بقاء القوات الاميركية في العراق لفترة أطول.

ويقول قادة عسكريون انه ليس بمقدور العراق حماية أجوائه وحدوده لغاية عام ٢٠٢٠، ويشير بعضهم الى ان انسحاب القوات الأميركية من العراق قبل تلك المدة سيلحق ضررا بالبلاد.

المحافظة تطرد الجيش.. وبغداد حائرة بشأن الانسحاب

الامريكي يخلي مطار البصرة: إيران تموّل جماعات عراقية تستهدفنا

متابعة/ المدى

تعهدت القوات الأميركية بإخلاء الجانب العسكري من مطار البصرة الدولي بعد أشهر قليلة تنفيذاً للاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن، فيما اتهمت إيران بدعم جماعات مسلحة لشن هجمات ضدها.

وقالت قيادة القوات الأميركية في الجنوب في بيان صدر امس إنه "من المقرر أن تغادر القوات الأميركية مطار البصرة الدولي بعد أشهر قليلة تطبيقاً للاتفاقية الأمنية الموقعة عام ٢٠٠٨ بين حكومتي العراق والولايات المتحدة".

وحمل البيان "جماعات متطرفة تدعمها إيران مسؤولية الهجمات الصاروخية التي تعرض لها مطار البصرة الدولي في الآونة الأخيرة"، مضيفاً أن "عناصر من داخل إيران تقدم الدعم المباشر والتدريب والأسلحة إلى الميليشيات في جنوب البلاد".

وأضاف البيان أن "هؤلاء المسلحين ينفذون هجماتهم الصاروخية في الكثير من الأحيان من داخل الأحياء السكنية، كما حصل يوم الأربعاء الماضي عندما استهدفوا المطار بعدد من الصواريخ"، مشيراً إلى أن "المطار تعرض يوم أمس الأحد كذلك إلى هجوم بصاروخ من عيار ١٢٢ملم أطلقته جماعة متطرفة تدعمها إيران، وتصدت له الدفاعات الأميركية المضادة للصواريخ بنجاح ولم يخلف أي أضرار".

وكان المتحدث الرسمي باسم القوات الأميركية في العراق جيفري بيوكانن حذر الخميس الماضي، من استغلال إيران ميليشيات تعمل لصالحها في العراق لتنفيذ هجمات بعد انسحاب الجيش الأميركي من البلاد، معتبرة أن تلك الميليشيات تدعي مهاجمة الأميركيين، إلا أن الضحايا هم من المدنيين العراقيين.

وتحول موضوعُ انسحاب القوات الأمريكية من العراق المقرر نهاية العام الجاري، الى عنصر شدّ وجذب بين القوى السياسية التي لمً تفصح حتى الآن عن موقف حاسم تجاه تمديد بقاء تلك القوات من عدمه، ففي الوقت الذي أعلن فيه رئيس الحكومة نوري المالكي قبل أسابيع انه لن يحدد موقفه من مسألة بقاء قوات أمريكية في العراق الا بعد أن تتفق الكتل السياسية على موقف وطني موحد، شدد نائب الرئيس العراقي والقيادي في ائتلاف العراقية طارق الهاشمي، في تصريحات لوكالة رويترز مؤخرا، على أن مسؤولية تحديد الحاجة لبقاء قوات أمريكية في العراق بعد عام ٢٠١١ من عدمه تقع على عاتق رئيس الوزراء نوري المالكي، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، ونفى الهاشمي الحاجة الى عقد حوارات بين الكتل السياسية للبت في الأمر.

باستثناء الكتلة الصدرية المعارضة لتواجد القوات الأمريكية، ومواقف بعض القياديين الكرد التي تدعم تمديد وجود تلك القوات في العراق، فان موضوع الانسحاب الأمريكي تحول الى كرة تتبادل القوى السياسية رميها في ملعب بعضها البعض.

المتحدث باسم القائمة العراقية النائب شاكر كتاب اعترف بان إعطاء رأي بتمديد التواجد الأمريكي مسالة حساسة جدا وفيها مجازفة لأي طرف سياسي، فالجميع متخوف من انعكاساتها وتحمل المسؤولية أمام الشعب العراقي، ويعتقد المتحدث باسم العراقية أن على رئيس الحكومة نوري المالكي، تقييم قدرات القوات العراقية، وعرضه على القوى السياسية ليتسنى للأخيرة اتخاذ مواقفها، بشان الأمر.

لكن النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد صيهود يلفت الى حساسية الموقف من قضية كالانسحاب الأمريكي، وتأثيره الوطني، بما لا يقبل معه اختزال القرار على كتلة واحدة، او شخص واحد حتى لو كان رئيس الحكومة، صيهود شدد على ان تعطي جميع القوى المشاركة في الحكومة رأيها ولا تتنصل من المسؤولية بحسب تعبير صيهود الذي حذر من أن تمديد وجود القوات الأمريكية في العراق، سيعطي مبررات للجهات المقاومة لتصعيد المواجهة المسلحة، ما سينعكس سلبا على حياة العراقيين.

من جهته ينتقد القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان القوى السياسية العراقية التي تعودت على الاختلاف فيما بينها والتنصل من المسؤولية، في القضايا المصيرية تحسبا من ردود الافعال المضادة بحسب عثمان الذي تمنى أن يتوصل اجتماع مرتقب لقادة الكتل السياسية يحضره القادة الامنيون، الى قرار موضوعي بخصوص استكمال انسحاب القوات الامريكية نهاية العام الحالي، أو الطلب بتمديد بقائها بحسب الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة.

رئيس مجلس النواب القيادي في الكتلة العراقية أسامة النجيفي، ذكر خلال لقائه مؤخرا وفدا من "معهد الأميركي للسلام" أن أي قرار بشأن اتفاقية امنية جديدة مع الولايات المتحدة سيكون صعبا في ظل الوضع السياسي المعقد في البلاد، مشيرا الى أن هكذا قرار لن يعتمد على حاجة العراق فقط، وإنما على حاجة كل طرف سياسي لوجود القوات الأميركية من عدمه.

ويشخص معاون عميد كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد الدكتور حميد فاضل أن اغلب القوى السياسية العراقية تستغل ورقة الانسحاب الأمريكي كوسيلة ضغط متبادلة، من اجل الحصول على مكاسب سياسية وانتخابية. وهو يخشى من ان مواقف أغلب تلك القوى لا تستند الى قراءة موضوعية تأخذ بالحسبان المصالح العليا للبلاد ومستقبلها.